الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٤٨
المعقودة يوم الجمعة
٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة والاربعين

الرئيس : السيد الشعالي (الإمارات العربية المتحدة)

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الاعمال : مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان ، بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الاساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.3/46/SR.48
10 February 1992
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-57598 (٩٢)ز٠٢٧٥

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ٩٨ من جدول الأعمال : مسائل حقوق الإنسان (تابع) A/46/67 ، A/46/70 ، A/46/71*-E/1991/9 ، A/46/72 ، A/46/81 ، A/46/83 ، A/46/85 ، A/46/95 ، A/46/96 ، A/46/99 ، A/46/117 ، A/46/121 ، A/46/135 ، A/46/166-E/1991/71 ، A/46/183 ، A/46/184-E/1991/81 ، A/46/205* ، A/46/210 ، A/46/226 ، A/46/260 ، A/46/270 ، A/46/273 ، A/46/290 ، A/46/292-S/22769 ، A/46/294 ، A/46/304- ، S/22796 ، A/46/312 ، A/46/322 ، A/46/331 ، A/46/332 ، A/46/351 ، A/46/367 ، A/46/402 ، A/46/424 ، A/46/467 ، A/46/485 ، A/46/486-S/23055 ، A/46/493 ، A/46/526 ، A/46/582 ، A/46/587* ، A/46/598-S/23166 ، A/C.3/46/L.25)

(ب) مسائل حقوق الإنسان ، بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (A/46/3 (الفصل السادس ، الفرع جيم) ، A/46/24 ، A/46/473 ، A/46/542 ، A/46/543 ، A/46/603 ، A/46/609 و Add.1 و 2 ، A/46/616 و Corr.1 ، A/46/420 ، A/46/421 ، A/46/422 ، A/46/504 ، A/C.3/46/L.2 ، A/C.3/46/L.3)

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (A/46/3 (الفصل السادس ، الفرع جيم) ، A/46/401 ، A/46/446 ، A/46/529 ، A/46/544 و Corr.1 ، A/46/606 ، A/46/647)

١ - السيد سرقيوة (الجماهيرية العربية الليبية) : قال إن الوضع في مجال حقوق الإنسان ، بالرغم من وضع مجموعة من الصكوك الدولية الهامة ، لا يتمشى على الإطلاق مع الالتزامات التي جرى التعهد بها أو الجهود التي بذلتها بلدان عديدة لضمان ممارسة هذه الحقوق . وقد وقعت انتهاكات في مناطق عديدة من العالم كما أن هناك شعوبا اخضعت للاستعمار والعنصرية ولا تزال محرومة من حقها في تقرير المصير . وأصبحت تدفقات اللاجئين والمشردين أكبر من أي وقت مضى ولا تزال البلدان النامية تعاني من بيئة اقتصادية غير مواتية تحرمها من الحق في التنمية .

٢ - وأضاف قائلا إن الوفد الليبي يؤكد على الصلات والتكامل القائمين بين جميع حقوق الإنسان ، وتقتضي ممارسة الحقوق المدنية والسياسية بالضرورة حماية وتعزيز

(السيد سرقيوة ، الجماهيرية العربية الليبية)

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وليس هناك جدال في أهمية حرية التعبير عن الرأي ، والاشتراك في تسيير الشؤون العامة والحقوق الاخرى الواردة ، ضمن جملة حقوق ، في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تقدرها الجماهيرية العربية حق قدرها ، ولكن تظل هذه الاهمية نظرية بعض الشيء طالما لم يتم إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يختفي فيه الجوع ، والمرض ، والفاقة ، والطغيان ، والاستغلال الاقتصادي .

٣ - واستطرد قائلا إن حق الافراد والشعوب في الوصول إلى الابتكارات التكنولوجية والعلمية هو أيضا حق أساسي للإنسان يجب على المجتمع الدولي أن يضمن ممارسته . ويجب على البلدان المتقدمة النمو اذن أن تلغي الحواجز التمييزية التي تمنع البلدان النامية من الاستفادة من مشاريع العلم والتكنولوجيا ويجب على المجتمع الدولي أن يقوم باللازم حتى تسهم هذه المشاريع في رفاهية البشرية . فاستخدام موارد بشرية ومادية هائلة لاستحداث وتحسين الاسلحة التدميرية ، هو بمثابة انكار الحق في الحياة .

٤ - وأردف قائلا إن التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان يفترض اقرار السلم والامن الدوليين . ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل بذل جهوده لوضع حد للانتهاكات الصارخة العديدة لحقوق الشعوب والافراد من ضحايا الاستعمار ، والعنصرية ، والفصل العنصري ، والاحتلال والطغيان الخارجيين ، ولاسيما في فلسطين ، وفي الاراضي العربية المحتلة وفي جنوب افريقيا . ويجب أن يواصل تأييد حقوق البلدان والشعوب في السيادة الكاملة على مواردها الطبيعية وفي الاختيار الحر لنظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق . ويجب أن تعالج مسألة حقوق الإنسان أيضا بطريقة موضوعية ومتجردة وغير انتقائية ؛ ولا يجب استخدامها أو استغلالها لأغراض سياسية ، بممارسة الضغط على بلدان أو التدخل في شؤونها الداخلية .

٥ - واسترسل قائلا إن الوفد الليبي يعلق أهمية كبيرة على مبادئ حماية الاشخاص المصابين بمرض عقلي (A/46/421) ويرى أنه يجب زيادة الاهتمام بحقوق الفئات الاضعف ومنها ، ضمن فئات أخرى ، المسنين ، والمعوقين ، والمهاجرين ، واللاجئين ، والمشردين . وهو يعيد أيضا تأكيد حق الاقليات في الحفاظ على هويتها وتراثها الثقافي ويرفض استعمال القوة لاستيعابها . وستواصل ليبيا تأييد العمل الذي يضطلع به المجتمع الدولي ، من خلال الامم المتحدة ، لصالح احترام حقوق الإنسان . وهو يشعر

(السيد سرقيوة ، الجماهيرية العربية الليبية)

بالاغتباط في هذا الصدد للدعوة لعقد مؤتمر عالمي بشأن حقوق الإنسان في عام ١٩٩٣ ، والذي سيتيح وضع محصلة لأوجه التقدم المحرز وتحديد المهام التي يتعين الاضطلاع بها خلال العقود المقبلة .

٦ - ومضى قائلا إنه في الوثيقة الخضراء الكبيرة المتعلقة بحقوق الإنسان ، والتي عممت بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في عام ١٩٨٩ ، أكدت ليبيا مجددا تمسكها باحترام الحقوق والحريات الاساسية للإنسان : حرية الانتقال والإقامة ، والحق في العمل ، والحق في الملكية ، والحق في التعليم ، وفي الصحة والمسكن ، وحرية التعبير ومشاركة الجميع ، الرجال والنساء في الشؤون العامة . وتحتوي هذه الوثيقة علاوة على ذلك على تدابير تنفيذية أتاحت ، منذ عام ١٩٨٩ ، تعزيز أوجه التقدم الذي أُحرز بالفعل في هذا الميدان . ومن ناحية أخرى ، أصبحت الجماهيرية طرفا في عدد كبير من الصكوك الدولية وأنشأت لجنة تختص بمنح جائزة القذافي لحقوق الإنسان .

٧ - واختتم بقوله إن الوفد الليبي يشيد بالعمل الذي اضطلعت به الامم المتحدة وأجهزتها المختصة في ميدان حقوق الإنسان . وهو يؤكد ضرورة دعم مركز حقوق الإنسان وتزويده بالموارد البشرية والمالية المطلوبة لتمكينها من الاضطلاع بالانشطة المختلفة المذكورة في الوثيقة A/46/643 بنجاح ، ولا سيما تلك الانشطة المتعلقة بمتابعة تنفيذ الصكوك الدولية .

٨ - السيدة سانت سير (السويد) : قالت إنه لا يمكن التحدث عن التقدم الكيفي فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية طالما أن هناك حالات للاعدام باجراءات موجزة ، والاختطاف ، والاختفاء ، والظلم والاضطهاد لاسباب سياسية ، وذلك بغض النظر عن بعض انتهاكات حقوق الإنسان الملحوظة في أي جزء من العالم أيا كان . ويعارض الوفد السويدي الحجة القائلة بأنه لا يمكن تطبيق مبدأ احترام حقوق الإنسان ، لسبب أو لاخر ، على الفور . وأشارت الى أن حقوق الإنسان ذات طابع مطلق وتشكل كلا غير قابل للانقسام . ويرجع الفضل لمنظمة الامم المتحدة في أنها أتاحت للدول وضع مجموعة من القواعد في هذا الميدان والتي أصبحت جزءا لا يتجزأ من القانون الدولي ويقع على عاتق كل حكومة احترامها .

(السيدة سانت سير ، السويد)

٩ - وأردفت قائلة إن الوفد السويدي يرى أن هناك عاملا مشجعا للاتجاه العالمي ، والذي تعتبر منظمة الامم المتحدة ليست غريبة عنه ، وهو الاخذ باشكال ديمقراطية في الحكم ، والمعززة بتطبيق مبادئ اقتصاد السوق .

١٠ - وأضافت قائلة إنه في أوروبا الشرقية والوسطى ، على سبيل المثال ، أحرز احترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية ، والديمقراطية ومبدأ سيادة القانون تقدما بدون منازع . ولا يتبقى بعد ذلك سوى أنه في بعض البلدان لا يمكن لجميع الافراد بعد التمتع بصورة فعالة بجميع الحقوق ، ولا سيما الافراد الذين ينتمون للاقليات . وتعد الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان للسكان المدنيين أحد عناصر النزاع في يوغوسلافيا . وقد أجج التمييز الذي تعرّضت له الاقليات الحقد فيما بين سكان هذا البلد . ولا يمكن التوصل الى اتفاق لاقرار السلم في يوغوسلافيا ما لم تكرس احترام حقوق الإنسان .

١١ - واستطردت قائلة إن سياسة التحول الى الديمقراطية في الاتحاد السوفياتي كانت ايجابية بالنسبة لقضية حقوق الإنسان كما دلل على ذلك إقامة هياكل ديمقراطية وتعددية ، واصلاح نظام القضاء الجنائي واطلاق سراح السجناء السياسيين ، وكذلك ضمان حرية التعبير والإعلام ، ولكنها لم تمتد بعد الى مجمل أراضيه . وفي جورجيا ، على وجه الخصوص ، وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى ، بقي نظام القهر والقمع القديم كما هو في الواقع .

١٢ - ومضت قائلة إن المؤسسات الديمقراطية أصبحت من جديد موضع احترام في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية ، وتمثل حالة هايتي في هذا الصدد ، انتكاسة تدعو الى الاسف . ومنذ وقوع الانقلاب الذي أسقط الرئيس جان برتراند أرستيد ، ارتكبت قوات الامن في هايتي انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان تمثلت في عمليات اعدام بدون أحكام قضائية ، وحالات العنف الجسدي أو عمليات الاعتقال بدون ولاية . وقالت إن الوفد السويدي يأمل في أن يكون للعمل الذي تم على الصعيد الاقليمي لإعادة النظام الدستوري نتائج ايجابية .

١٣ - وقالت إن حالة حقوق الإنسان في كوبا تتدهور . وقامت السلطات مؤخرا باعتقال أعضاء الحركة الديمقراطية وتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان لاجراءات زاجرة . ويجب على الحكومة الكوبية أن تتخذ التدابير لاصلاح هذا الوضع والتعاون مع الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان .

(السيدة سانت سير ، السويد)

١٤ - وأردفت قائلة إنه على الرغم من أن الحكومة في غواتيمالا قد حددت لنفسها هدفا يتمثل في تحسين حالة حقوق الإنسان ، فإن انتهاكات خطيرة لهذه الحقوق - حالات اختفاء واغتيال - مستمرة في الحدوث بمعدل مخيف . ويحث الوفد السويدي بشدة حكومة غواتيمالا على احترام الالتزامات التي تعهدت بها في هذا الصدد .

١٥ - وأضافت قائلة إن التقرير عن حالة حقوق الإنسان في السلفادور ، الذي وضعه ممثل خاص للجنة حقوق الإنسان ، يبين أن القوات المسلحة وفرق الموت قد واصلت ارتكاب عمليات اعدام باجراءات موجزة . ولا يلاحظ وجود أي تقدم محسوس في الاجراءات المتخذة في أعقاب اغتيال رئيس أساقفة سان سلفادور ، المونسنيور روميرو ، في آذار/مارس ١٩٨٠ ، وكذلك في أعقاب اغتيال هربرت أنايا ، في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، وفي أعقاب مذبحة أعضاء الحركة النقابية فيناستراس في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ . واذا كان الحكم بالاعدام على ضابطين في قضية الرهبان الجزويت يشكل تقدما هاما ، فإن هذا الحكم لن يكون له معنى اذا لم تكن حكومة السلفادور على استعداد لاجراء تحقيق بشأن المحاولات المحتملة التي جرت للتستر على المسألة والتحقيق في حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي لم تبرزها المحف . واذا كانت مفاوضات اقرار السلم في السلفادور تقدم اطارا للتسوية السياسية للحرب الاهلية ، فإن بعثة مراقبي الامم المتحدة تضطلع بدور هام يتمثل في فرض احترام الحق في الحياة وفي الامن وفي الحرية .

١٦ - واستطردت قائلة إن الزعماء المنتخبين بطريقة غير ديمقراطية في افريقيا يجدون صعوبة بصورة متزايدة في البقاء في أماكنهم باستخدام أساليب تتعارض مع القواعد المقبولة عالميا في ميدان حقوق الإنسان . وتشكل بلدان مثل اثيوبيا وزامبيا أمثلة طيبة على عملية التحول الديمقراطي الجارية في القارة . وعلى العكس ، في السودان والصومال وزائير ، لا تزال حقوق الإنسان والحريات الاساسية منتهكة . ولا يجب أن يؤدي التطور الايجابي الذي شهدته جنوب افريقيا الى نسيان أن العنف مستمر في اتخاذ أبعاد تثير القلق .

١٧ - واسترسلت قائلة إنه من الملحوظ في آسيا أن عددا معينا من الحكومات يلتزم بقضية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون . غير أن الممثل الخاص أوضح في تقريره عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان أن الحالة لم تتحسن على الاطلاق في هذا البلد .

(السيدة سانت سير ، السويد)

١٨ - ومضت قائلة إن الحكومة السويدية تشعر بالاغتباط مرة أخرى للارادة المؤكدة لجمهورية إيران الإسلامية في التعاون مع الممثل الخاص لمنظمة الامم المتحدة . وللاسف ، فإن حالة حقوق الإنسان لهذا البلد هي أيضا غير مرضية . ويستمر انتهاك مبادئ حرية التعبير وعدم التمييز القائم على أساس الجنس أو الدين .

١٩ - وقالت إن موجة التحول الديمقراطي التي عمت جزءا كبيرا من العالم لم تبلغ الشرق الاوسط على الاطلاق ، وهي منطقة ظلت فيها انتهاكات حقوق الإنسان عملة متداولة . وفيما يتعلق بالعراق ، انفعل العالم الخارجي بالانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان والحريات الاساسية التي زادت حدتها خلال حرب الخليج وبعدها ، وكذلك للمعاملة الوحشية التي عامل بها النظام العراقي المخالفين له في الرأي ، ولاسيما أولئك الذين ينتمون لاقليات قومية ودينية . وفي اطار اخر ، يرى الوفد السويدي على الدوام أن الاستخدام المفرط للقوة من جانب السلطات العسكرية والمدنية الاسرائيلية لا يمكن الدفاع عنه ، وهو ينصب على تحطيم انتفاضة تولدت عن الشعور بضعف الفلسطينيين في مواجهة الوضع الذي فُرض عليهم . وينتظر من اسرائيل ، التي صدقت مؤخرا على العهدين الخاصين بحقوق الإنسان ، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية او المهينة ، واتفاقية حقوق الطفل ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، أن تفي بالتزاماتها الدولية . ولنأمل في أن تؤدي عملية السلم التي بدأت مؤخرا في مدريد الى حل دائم لقضية فلسطين وللنزاع الاسرائيلي - العربي ، وهو ما سيؤدي بلا ريب الى تحسين حالة حقوق الإنسان للفلسطينيين .

٢٠ - وأردفت قائلة إنها اذا كانت تعي تماما المصاعب التي تواجهها سلطات سري لانكا ، فإن الوفد السويدي يطالبها كذلك باحترام حقوق الإنسان .

٢١ - واضافت قائلة إن الحالة في ميانمار لاتزال تثير القلق . فالخبير المستقل الذي عينته لجنة حقوق الإنسان لم يتمكن من مقابلة زعيمة المعارضة والحائزة على جائزة نوبل في السلم ، أوونغ سان سوو كيي ، وهي موضوعة تحت التحفظ منذ تموز/يوليه ١٩٨٩ . ويقوم الوفد السويدي ، مع وفود أخرى ، باعداد مشروع قرار بشأن الحالة في ميانمار حيث من الملاحظ استمرار وجود حالات تعذيب وانتهاكات خطيرة أخرى لحقوق الإنسان .

(السيدة سانت سير ، السويد)

٢٢ - واستطردت قائلة إن عدم الاحترام الذي تبديه السلطات الصينية ازاء حقوق الإنسان والحريات الاساسية يشكل موضوعا آخر يثير القلق الشديد . وإذا كان قد تم إطلاق سراح بعض المحتجزين ، فإن هناك آخرين لا يزالون مسجونين تعسفا لجرائم زُعم أنها ارتكبت في اطار الحركة المطالبة بالديمقراطية في عام ١٩٨٩ أو بالحركات السابقة عليها التي كانت تهدف الى تعزيز الحقوق المدنية والسياسية . ولا يتمشى النظام القضائي الصيني مع القواعد المقبولة دوليا . وقالت إن الوفد السويدي يوجه نداء جديدا الى السلطات الصينية لكي تحترم الحقوق والحريات الاساسية في جميع المناطق الواقعة تحت سيطرتها ، ولاسيما في التبت ، حيث يلاحظ وجود حالات جديدة من التعذيب ، والاعتقال بدون محاكمة ، والحد من حرية التعبير . وأعربت عن اغتباطها مع ذلك لأن الحكومة الصينية أبدت استعدادها لمواصلة الحوار بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان .

٢٣ - واسترسلت قائلة إنها تعتبر أيضا كمسألة ايجابية حقيقة أن الحكومة الاندونيسية قررت اجراء تحقيق بشأن موضوع الاحداث التي وقعت مؤخرا في تيمور الشرقية ، حيث قتلت قوات الامن عددا كبيرا من المتظاهرين .

٢٤ - ومضت قائلة إن السلطات في فييت نام اتخذت مؤخرا تدابير ستتيح تحسين حالة المسجونين السياسيين المحتجزين بدون محاكمة .

٢٥ - وقالت إنه من الملحوظ في المدن الكبيرة في بعض بلدان العالم انتشار ممارسة تثير الغضب الشديد تتمثل في اغتيال الاطفال الذين يعيشون في الشوارع . ويجب على حكومات هذه البلدان أن تضع حدا بصورة مطلقة لهذه الممارسة التي تتعارض مع الالتزامات التي تعهدت بها بموجب أحكام اتفاقية حقوق الطفل .

٢٦ - وأضافت قائلة إن الوفد السويدي يرى أن الامثلة المشار اليها تبين أن لمنظمة الامم المتحدة دورا أساسيا يتعين أن تضطلع به في مجال حقوق الإنسان ، ويتمثل الهدف النهائي في الاعداد لمقدم عالم تختفي فيه انتهاكات حقوق الإنسان .

٢٧ - السيد ويلنسكي (استراليا) : قال إن وفده يؤيد الرأي الذي أعرب عنه الامين العام في تقريره عن نشاط المنظمة ، وجاء فيه أن العمل الذي تم الاضطلاع به للدفاع عن حقوق الإنسان لا يشكل تدخلا في الشؤون الداخلية للدول . وهو لا يزال مع ذلك على اقتناع بانه يجب أن يكون لهذا العمل طابع بناء أكثر منه عقابي .

٢٨ - وأضاف قائلا إنه يجب على الهيئات الدولية التي تختص بالدفاع عن حقوق الإنسان الا تعمل من أجل اتخاذ قرارات جديدة ، أو إقامة آليات جديدة أو تنظيم اجتماعات جديدة . وينبغي في الواقع وضع حد ، بوسائل متناغمة لآليات التحقق ، الاعمال التعسفية التي يكون من ضحاياها النساء والرجال والسماح للافراد بممارسة الحقوق والحريات المعترف بها لهم بكل أمان .

٢٩ - وأردف قائلا إن الوفد الاسترالي اقترح في العام الماضي على هيئات الامم المتحدة التي تختص بحقوق الإنسان أن تحدد لنفسها أربع مهام ، وهي : أن تأخذ في الاعتبار اهتمامات جميع الدول في مجال حقوق الإنسان ، واستحداث أساليب غير عدوانية لضمان احترام هذه الحقوق ، ومحاولة تشجيع النظم الديمقراطية حقا التي تضمن مشاركة جميع المواطنين ، وأخيرا اتخاذ تدابير فعّالة لمعالجة أوضاع واقعية من خصائصها ارتكاب انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان . وتشير جميع الدلائل الى أن منظمة الامم المتحدة في طريقها للاتجاه حاليا في هذا الطريق .

٣٠ - واستطرد قائلا إنه يجب التخلي عن المناقشات النظرية حول مسألة معرفة ما إذا كانت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لها الاولوية على الحقوق المدنية والسياسية ، أو العكس ، والاخذ في الاعتبار بصورة متزايدة الإطار الذي تتم فيه انتهاكات حقوق الإنسان ، ولا سيما النتائج التي يمكن أن تترتب عليها بالنسبة لاحترام حقوق الإنسان ، والبيئة الاقتصادية والسياسية الدولية ، والفقر والظواهر الاخرى التي تعوق احترام الحق . ولا يجب بالطبع استخدام الإطار في تبرير الاعمال التعسفية . ولكن معرفة هذا الإطار يمكن أن تتيح بصورة أفضل فهم كيف تتم هذه الانتهاكات وما يمكن عمله لمنعها .

٣١ - واسترسل قائلا إنه في إطار منظومة الافكار هذه ، سيكون من مصلحة منظمة الامم المتحدة زيادة استخدام الوسائل التي تملكها مثل البرامج الإعلامية ، والخدمات الاستشارية ، والآليات الاخرى التي تتيح مراقبة احترام حقوق الإنسان مع تجنب المواجهة . وأشار ممثل استراليا في هذا الصدد الى تعاون حكومة سري لانكا مع فريق

(السيد ويلنسكي ، استراليا)

العمل المعني بحالات الاختفاء التابع للجنة حقوق الإنسان ، مما يبعث على الامل في حدوث تحسن حقيقي لحالة حقوق الإنسان في سري لانكا . وهناك مجال أيضا للإعراب عن الاغتباط للقرار الذي اتخذته الحكومة الاندونيسية بدعوة المقرر الخاص بشأن التعذيب لزيارة تيمور الشرقية . بيد أنه بسبب المأساة التي وقعت في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي في ديلي ، حيث قتل الجيش الاندونيسي عددا كبيرا من المتظاهرين ، فإن أنظار العالم قد اتجهت نحو اندونيسيا وتنتظر نتائج التحقيق الذي قرر رئيس هذا البلد إجراؤه . وستشير نتائج هذا التحقيق الى الطريقة التي تعتزم الحكومة الاندونيسية بواسطتها التقيد بالقواعد المقبولة دوليا في مجال حقوق الإنسان .

٣٢ - ومضى قائلا إنه يجب على منظمة الامم المتحدة العمل على مساعدة البلدان التي تطلب المساعدة لتعزيز قواعد نظامها الديمقراطي ، دون أن تفرض عليها مع ذلك نظاما معينا . وفي إمكانها أن تساهم ، على سبيل المثال ، في وضع القوائم الانتخابية والإجراءات الانتخابية الفعالة والعادية . ويتميز العهد الحالي أيضا بانبعاث القوميات . وفي مثل هذا الإطار ، من الضروري حماية تنوع الثقافات وحقوق الإنسان للاقليات القومية .

٣٣ - وقال إن استراليا ترى مع ذلك أنه يجب على الحكومات ألا تكتفي بتشجيع حقوق الإنسان في إطار منظمة الامم المتحدة . وبالنسبة لاستراليا ، فإنها تتبع سياسة نشطة في هذا الميدان في إطار علاقاتها الثنائية . ولذلك بحثت في عام ١٩٩٠ مباشرة مع الـ ٨٣ بلدا المعنية ٤٦٠ حالة جديدة تتعلق بحقوق الإنسان ، لأفراد أو جماعات ، مع الحرص ، من خلال مناقشة منطقية ومفتوحة ، على التوصل الى نظرية مشتركة تتيح تقريب وجهات النظر . ولذلك أوفدت الحكومة الاسترالية بعثة الى الصين في شهر تموز/يوليه ١٩٩١ ، بغية إجراء حوار مع الحكومة الصينية بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان . وناقشت بصراحة مع هذه الحكومة مسألة الحريات السياسية ، ومصير المنشقين الذين سجنوا في أعقاب الاحداث المأساوية في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وحالت حقوق الإنسان في التبت ومواضيع أخرى مثيرة للقلق وأثارت حالة ٣٠٠ مسجون سياسي عن كثب . واجتهدت ، في تبادل الآراء الذي أجرته مع السلطات الصينية ، في تجنب المواجهة .

٣٤ - واستطرد قائلا إنه يجب الاعتراف ، مع الاسف ، بأن بعض الحكومات تتمسك بالسلطة مع انتهاك حقوق الإنسان وليس لديها إذن أي اهتمام بتحسين حالة هذه الحقوق . ولذلك يجب على منظمة الامم المتحدة تشكيل رأي المجتمع الدولي . وتتطابق هذه المسؤولية تماما مع المبدأ القائل بأنه يجب ألا يكون عمل الامم المتحدة في مجال حقوق الإنسان

(السيد ويلنسكي ، استراليا)

انتقائيا أو يُستغل لأغراض سياسية . ولا يجب أن تسمح يقظة المنظمة لأي منطقة بأن تفلت من ذلك . وتوضح حقيقة أن الجمعية العامة قد أُبلغت بحالات انتهاك لحقوق الإنسان في الكويت في ظل الاحتلال العراقي أن أغلبية الدول الأعضاء غير مستعدة للتخلي عن مسؤوليتها .

٣٥ - واسترسل قائلا إن ميانمار تمثل حالة استثنائية أخرى تتمثل في أن نظاما عسكريا غير تمثيلي يواصل احتقار الرغبة في التغيير التي أعرب عنها الشعب بجلاء . وقد انقضت ثمانية عشرة شهرا منذ انتصار الرابطة الوطنية للديمقراطية عند اجراء الانتخابات العامة . ومنذ سنتين حدد النظام اقامة رئيسة الرابطة السيدة أوونغ سان سوو كيي . وأدت الأحداث التي وقعت منذ الانتخابات إلى فقدان التأكيدات التي قدمها النظام بشأن إقامة دولة ديمقراطية في ميانمار لأي مصداقية . وفي الواقع ، تم ابطال ولاية ٨٠ ممثلا انتخبوا عن الرابطة وكذلك ٢٥ عضوا آخرا انتخبوا للبرلمان . وفر ستة وثلاثون آخرون من البلد وتوفي ثلاثة آخرون في المعتقل . وجرى حبس ألفي شخص على الأقل . واضطر الموظفون والجامعات إلى ملء استبيانات سياسية لإثبات ولائهم للنظام . وجرت ملاحظات للآلاف منهم لأسباب سياسية . وينكر النظام أي حرية للتعبير ، وللاجتماع ، وللضمير . ولوحظ وجود العديد من حالات التعذيب والأشغال الشاقة . ولا يمنع فقر البلد النظام العسكري من مواصلة تخصيص جزء كبير جدا من الميزانية لشراء الأسلحة . وستترتب على الأزمة في ميانمار آثار على الصعيد الإقليمي إذ أنها تؤدي إلى عمليات نزوح جماعي للاجئين إلى البلدان المجاورة وتطيل أمد أنشطة حركات التمرد . وأعلن أحد كبار المسؤولين بالنظام مؤخرا أن مجلس الدولة المختص بإقرار النظام يمكن أن يبقى في موقعه لمدة خمس أو ١٠ سنوات . وتناشد استراليا سلطات ميانمار لكي تضع حدا للأعمال التعسفية ولجميع انتهاكات حقوق الإنسان التي تتم في بلدها ، وأن تطلق سراح أوونغ سان سوو كيي والزعماء السياسيين الآخرين وأن تتعاون معهم من أجل التحول الديمقراطي وإعادة بناء البلد .

٣٦ - واختتم بقوله ، إن الوفد الاسترالي يأمل في أن يتيح المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ، الذي سيعقد في عام ١٩٩٣ ، تكريس نهج حقوق الإنسان الذي أشار توا إلى عناصره الرئيسية .

٣٧ - السيد فوركووغلو (تركيا) : أعلن تأييده للمحصلة الواقعية التي قدمها الأمين العام في الفصل ٦ من تقريره عن نشاط المنظمة ، والذي يتناول حقوق الإنسان ، ولاسيما فكرة أن تطبيق مبدأ حماية حقوق الإنسان بطريقة انتقائية يؤدي إلى التقليل من

(السيد فوركووغلو ، تركيا)

شأنه . وتنتظر تركيا من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكثر فعالية لحماية حقوق الإنسان ، وهو أحد المقاصد الرئيسية للمنظمة . ولحسن الحظ ، يحرز مفهوم المسؤولية المشتركة تقدما داخل المجتمع الدولي .

٣٨ - وأردف قائلا إنه أصبح من المسلم به عالميا بصورة متزايدة أن الديمقراطية ، والتعددية ، وحالة الحقوق والانتخابات الحرية الدورية والنزيهة أساسية لاحترام حقوق الانسان . وقد دللت تركيا على تمسكها بهذه المبادئ وكذلك على نهوجها السياسي باجرائها ، في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، انتخابات تشريعية اشتركت فيها جميع الاتجاهات السياسية وكفلت التناوب الديمقراطي .

٣٩ - وأضاف قائلا إن أي بلد ليس بمنأى بالكامل عن انتهاكات حقوق الإنسان . ولا تمثل تركيا استثناء . وهي تجتهد لتعديل قوانينها ؛ وتدرس السلطات بعناية جميع الحالات المُنوَّه عنها بالانتهاك وتتشاور مع المنظمات غير الحكومية المعنية . وتركيا طرف في جميع الصكوك الاوروبية التي ترمي إلى حماية حقوق الإنسان وكذلك في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، والتي تنفذ أحكامها .

٤٠ - واسترسل قائلا إن هناك أمرين مستحدثين هامين يدللان على الأهمية التي تعلقها تركيا على حقوق الإنسان ، وهما انشاء لجنة للتحقيق بشأن حقوق الإنسان في شباط/فبراير ١٩٩١ ودخول قانون مكافحة الإرهاب حيز النفاذ في نيسان/ابريل ١٩٩١ ، وهو يلغي أحكاما تقيد حرية الرأي والتعبير والمشاركة في الحياة السياسية . وأدى هذا القانون إلى خفض نزلاء السجون بنسبة ٥٠ في المائة . وتعتبر تركيا أحد البلدان التي تعد فيها نسبة نزلاء السجون أضعف النسب في العالم . ولم ينفذ أي حكم بالإعدام منذ أكثر من سبع سنوات . وتعهدت الحكومة الائتلافية التي أسفرت عنها انتخابات ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر بضمان تمتع جميع الرعايا بأكبر قدر من حقوق الإنسان ويجري الإعداد لاجراء اصلاح دستوري وتشريعي .

٤١ - واستطرد قائلا إن تركيا ، التي اشتركت بوضع قرار الجمعية العامة ٤٥/١٥٠ ، ترى أنه يجب على الأمم المتحدة تقديم مساعدة انتخابية للدول الأعضاء التي تطلب ذلك - وترد اقتراحات بهذا الشأن في تقرير الأمين العام عن زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة (الوثيقة A/46/609/Add.1 ، الفقرتان ٤٤ و ٤٧) - وحرص على تهنئة بلغاريا التي أجرت في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ انتخابات حرة بمشاركة جميع الاتجاهات السياسية ، مسجلة بذلك خطوة إلى الأمام على طريق التحول الديمقراطي .

(السيد فوركووغلو ، تركيا)

٤٣ - ومضى قائلا إن تقرير الامين العام المعنون "حقوق الإنسان والهجرات الجماعية" (A/46/542) يمثل مصلحة خاصة بالنسبة لتركيا ، التي يعيش نحو مليونين من رعاياها في أوروبا الشرقية . وتستنكر تركيا كراهية الاجانب ، والعنصرية وعمليات التمييز التي كان هؤلاء العمال المهاجرين من ضحاياها وتحث البلدان المعنية على تشجيع التسامح والتفاهم .

٤٣ - وقال إن الارهاب هو موضوع آخر خطير يثير القلق . والاعمال الارهابية هي انتهاكات شديدة لحقوق الانسان لن يتسامح المجتمع الدولي إزاءها . وتأمل تركيا في أن تهتم أجهزة الامم المتحدة على سبيل الاولوية بهذه المسألة وتحدد الجزاءات التي يتعين توقيعها .

٤٤ - وأضاف قائلا إن تركيا تشعر بالغضب لانتهاكات حقوق الانسان والحريات الاساسية ، وللمعاملات التمييزية وأعمال العنف التي تتعرض لها الاقلية التركية المسلمة في اليونان ، بالمخالفة للمعاهدات الدولية : تنحية المفتي المنتخب في كزانثي بالقوة ، وشن هجمات أسفرت عن عدة عشرات من المصابين وخسائر هائلة ، ووقوع هجوم على أحد المساجد . وترى تركيا أن هذا الاضطهاد للاقلية غير جدير بسنوات التسعينات ؛ وتأمل في أن تستعيد الاقلية التركية المسلمة حقوقها الاساسية ومعاقبة مرتكبي هذه الاعمال .

٤٥ - السيدة ليسيديني (أوروغواي) : أعربت عن اغتباطها للتغير الذي شهدته الساحة السياسية العالمية والتقدم الذي أحرزته الديمقراطية ، والتي تعد النظام الوحيد الذي يضمن الازدهار الكامل لحقوق الانسان والذي يعتبر متلازما بالضرورة مع إجراء انتخابات دورية ونزيهة . وبدون المساس بمبدأ عدم التدخل ، فإن أوروغواي مقتنعة بأن المساعدة الانتخابية المقدمة الى البلدان التي تطلبها هي إحدى الادوات الاكثر فائدة لتحقيق مقاصد ميثاق الامم المتحدة ، واشتركت أوروغواي في بعثات لمراقبة الانتخابات تحت رعاية الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية .

٤٦ - وأردفت قائلة إن الحقوق المدنية والسياسية أساسية ، ولكنها تبقى خاوية من المحتوى بدون الممارسة الكاملة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وستكون الصلة بين التنمية وحقوق الانسان أحد المواضيع الرئيسية للمؤتمر العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٩٣ .

(السيدة ليسيديني ، أوروغواي)

٤٧ - وأضافت قائلة إن هناك تقدما هاما في الزمن المعاصر يتمثل في مولد أخلاق انسانية جديدة يعتبر بموجبها أي انتهاك لحقوق الانسان مأساة جماعية تعني المجتمع الدولي بأسره ؛ ومن هنا كانت أهمية أعمال الأجهزة المختلفة المختصة بالامم المتحدة في هذا المجال وتحقيقات المقررين الخاصين ، والتي لا يمكن اعتبارها بأي حال تشكل مساسا بسيادة البلدان .

٤٨ - واستطردت قائلة إنه مما يدعو للاسف الشديد أن الموارد المخصصة لمركز حقوق الانسان غير كافية . وفي الواقع ، فإن الانتهاكات الخطيرة مستمرة في الحدوث في أجزاء مختلفة من العالم ولم تكن الصكوك الدولية التي ترمي الى حماية حقوق الانسان مقبولة من جميع البلدان ولا تنفذها بالتالي سوى البلدان التي انضمت اليها .

٤٩ - واسترسلت قائلة إن نفس مفهوم حقوق الانسان يتطور . وهو من الآن فصاعدا غير قابل للانفصال عن مسائل البيئة ، إذ أن عمليات الإضرار بالبيئة تهدد الحق في الحياة . وهناك مشكلة يجب العكوف على بحثها في المستقبل القريب هي مشكلة "اللاجئين الايكولوجيين" ، والذين من المحتمل أن يبلغوا معدلات خطيرة اذا ما استمر تدهور المناخ والبيئة . وهو أحد المواضيع التي يتعين على مؤتمر حقوق الانسان لعام ١٩٩٣ أن يتناولها ؛ وبالمثل يجب على المؤتمر دراسة سبل تجنب التسييس والانتقائية في المناقشات بشأن مسألة حقوق الانسان ، وكذلك آثار الارهاب والاتجار في المخدرات على ممارسة هذه الحقوق .

٥٠ - ومضت قائلة إن أوروغواي تعلق أهمية كبيرة على الاعلام والتعليم ، إذ أن انتهاكات حقوق الانسان هي عادة نتيجة للجهل . وهناك دور كبير في هذا الصدد يتعين أن تضطلع به الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية . ولذلك نظمت أوروغواي ، بدعم من مركز حقوق الانسان ، حلقة دراسية عن الجوانب المختلفة لحقوق الانسان مثل تنفيذ القواعد الدولية في القانون الداخلي ، ودور الشرطة وحقوق الانسان في نظام السجون .

٥١ - وقالت إنه يجب بذل كل ما هو ممكن حتى يصبح لدى الاجيال المقبلة اعتقاد راسخ بأن حقوق الانسان مقدسة ، ومصونة ، وعالمية ، وغير قابلة للتجزئة ، ومترابطة .

٥٢ - السيد سلابي (تشيكوسلوفاكيا) : نوّه بالحائزة على جائزة نوبل للسلم ، السيد أوونغ سان سوو كيي ، وأكد ضرورة التقريب بين السياسة والاخلاق . وقال إنه يجب أن تلقى محاولات الهيمنة وإساءة استخدام السلطة الاستنكار الشديد . دون خشية الاتهامات بالتدخل . وهذا هو أحد أدوار الامم المتحدة .

٥٣ - وبعد أن أعرب عن اغتباطه للتقدم الذي أحرزته الديمقراطية في البلدان النامية ، قال إن تشيكوسلوفاكيا تعرب عن استيائها لعمليات الاضطهاد التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الانسان في بلدان عديدة ، عادة بسبب جهل عام ، تُبقي عليه بحرص النظم القائمة ، بالقواعد والآليات الدولية لحماية حقوق الانسان . ويجب حث هذه النظم على الترخيص ببرامج التثقيف وحرية الإعلام .

٥٤ - وأردف قائلا إن الحصول على حقوق الانسان كان أحد المتغيرات الرئيسية للتحولات السياسية في أوروبا ، ولا سيما في أوروبا الشرقية ، والتي أدت الى زوال الاستقطاب الايديولوجي ولكنها أدت أيضا ، كما لاحظ وزير الخارجية التشيكوسلوفاكي ، السيد دينستبير ، في مؤتمر عن البعد الانساني التابع لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا المعقود في موسكو ، الى انفساخ بين أوروبا الاستقرار وأوروبا المهددة باضطرابات عادة فجائية . وأصبحت العنصرية ، ومعاداة السامية ، وكراهية الاجانب ، والتعصب ، ظواهر متواترة في مجتمعات أوروبا الشرقية . وفي يوغوسلافيا ، تمزق الصراعات بين الاخوة الشعوب التي كانت حتى الامس تعيش في توافق تام ؛ وهذه الصراعات هي للاسف مناسبة لارتكاب انتهاكات عديدة لحقوق الانسان .

٥٥ - وأضاف قائلا إن مشكلة الاقليات العرقية تستحق المزيد من الاهتمام الذي لم توليه الامم المتحدة إياها حتى الآن . وهناك إعلان بشأن المسألة موضع دراسة في لجنة حقوق الانسان منذ أكثر من ١٠ سنوات . وترى تشيكوسلوفاكيا أنه من الجوهري وضع قاعدة عالمية تنظم وضع الاقليات وفقا لمبدأ عدم التمييز ، بطريقة تضمن احترام الخصائص القومية ، والعرقية ، والدينية ، واللغوية .

٥٦ - واستطرد قائلا إن تشيكوسلوفاكيا تتوقع الكثير من المؤتمر العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٩٣ والذي ستتمثل مهمته الرئيسية في تحديد طرق ضمان احترام القواعد المعترف بها بالفعل .

٥٧ - واسترسل قائلا إنه ليس هناك ضرورة لأن ينشئ المؤتمر آليات جديدة ، ولكن يجب

(السيد سلابي ، تشيكوسلوفاكيا)

عليه دراسة سبل تحسين فعالية الآليات القائمة واستخدام موارد الامم المتحدة في ميدان الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية بصورة أكمل . ولا يجب عليه السعي الى حل المشاكل المطروحة في بلدان محددة خشية أن يقع في ازدواجية مع هيئات أخرى وعدم التوصل الى أي قرار واقعي . وترى تشيكوسلوفاكيا أنه من المستصوب أن يوصي المؤتمر بإنشاء فريق من المستشارين القانونيين للامم المتحدة يقدمون المساعدة بصفتهم مراقبين في القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان . ويجب أيضا أن يبحث سبل تعزيز برامج التدريب التي يضطلع بها مركز حقوق الانسان والتي تنظّم من أجل الشرطة والجيش ، وإنشاء برنامج للمساعدة التقنية للهيئات التشريعية ودراسة إنشاء آلية تتيح تقديم مساعدة انتخابية الى الدول الاعضاء التي تطلبها .

٥٨ - ومضى قائلا إن جميع هذه الانشطة تستلزم عمليات تمويل . ولن تكون لتوصيات المؤتمر أي مصداقية إذا كان الاعتماد المخصص في ميزانية الامم المتحدة للانشطة المتعلقة بحقوق الانسان لا يتعدى ٠,٧ في المائة .

٥٩ - وقال إن الوفد التشيكوسلوفاكي اقترح ، في الدورة الاولى للجنة التحضيرية للمؤتمر ، إنشاء فريقي عمل ، يختص أحدهما بإعداد الوثائق ويختص الآخر بإعداد البرامج . ويجب على المؤتمر وضع محصلة لتطور الحالة منذ انعقاد مؤتمر طهران ووضع قواعد قانونية كفيلة بضمان تقدم حقوق الانسان . ولا يجب عليه اقتراح صكوك جديدة ولكن دراسة سبل زيادة عدد الأطراف في الصكوك القائمة وتحسين فعالية أجهزة الرقابة .

٦٠ - وأضاف قائلا إن تشيكوسلوفاكيا تؤكد أهمية الحملات الإعلامية وكذلك الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية ، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي اختارت الديمقراطية مؤخرا . ومن الجوهري في هذا الصدد تعزيز مركز حقوق الانسان وزيادة ميزانيته . وتستحق حقوق الانسان أكثر بكثير من واحد في المائة من ميزانية الامم المتحدة !

٦١ - واستطرد قائلا إن النتيجة الطبيعية لعدم احترام حقوق الانسان هو الخوف ، كما قالت عن حق السيدة أوونغ سان سوو كيي . وتملك منظمة الامم المتحدة وحدها السلطة الادبية المطلوبة لمساعدة جميع الشعوب على التحرر من هذا الخوف .

٦٢ - السيد بريتنشتاين (فنلندا) : أعرب عن اعتقاده بأن حماية حقوق الانسان هو التزام على الدولة وحق للفرد . وهو أيضا عنصر أساسي للسلم والتنمية الدائمة والعدالة الاجتماعية .

(السيد بريتنشتاين ، فنلندا)

٦٣ - وقال إن الاحداث التي وقعت مؤخرا تبعث على الامل في حدوث تقدم في إقامة نظام عالمي جديد . فالديمقراطيات الاوروبية الناشئة تدعم هياكلها القانونية وفقا لمبادئ سيادة القانون . ويوضح توقيع معاهدة السلم بشأن كمبوديا والعملية السلمية الجارية في الشرق الاوسط هذا الاتجاه الايجابي . كما أن التطور في جنوب افريقيا مشجع .

٦٤ - وأردف قائلا إن الاتجاه اليوم هو نحو مفهوم جديد للعالم ، حيث تعتبر الديمقراطية والعدالة وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية هي شروط لا غنى عنها ليس فقط للسلم ، ولكن أيضا لرفاهية الافراد والامم . ويحتاج هذا العالم الجديد الى منظمة فعالة للامم المتحدة ، والتي تستجيب تماما لأماني واضعي الميثاق . وفي هذا الصدد ، تؤيد الحكومة الفنلندية تأييدا تاما الاراء التي أعرب عنها الامين العام في تقريره عن نشاط المنظمة . فالدبلوماسية الوقائية الجماعية والتدخل في حالة وقوع انتهاكات كبيرة وصارخة لحقوق الانسان هي الادوات التي لا غنى عنها والتي تملكها الامم المتحدة من أجل الاضطلاع بمهمتها .

٦٥ - وأضاف قائلا إن انتهاكات منتظمة لحقوق الانسان تقع للاسف منذ عشرات السنين ولا تلقى الاهتمام الذي تستحقه ، وحدث مؤخرا ، خلال أزمة الخليج ، أن أظهر المجتمع الدولي أنه قادر على أن ينتفض في مواجهة الانتهاكات الصارخة والكبيرة لهذه الحقوق . ويعتبر هذا المثال دليلا على ان المجتمع العالمي لا ينوي أن يظل سلبيا في حالة نشوء مثل هذا الوضع .

٦٦ - واستطرد قائلا إن فنلندا تتابع بقلق عميق الصراع الذي يمزق يوغوسلافيا وتطلب على وجه الاستعجال من أطراف الصراع أن تقبل على الفور المساعي الحميدة للمجتمع الدولي بغية وضع حد لاراقة الدماء وضمان حماية المدنيين وفقا لأحكام اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الانساني .

٦٧ - واسترسل قائلا إن الحكومة الفنلندية قد شعرت بالانزعاج الشديد لاعمال العنف التي وقعت في تيمور الشرقية . وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، فتحت القوات المسلحة الاندونيسية النار على مدنيين في ديلي ، مما أدى الى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى . وتطلب فنلندا على وجه السرعة من الحكومة الاندونيسية أن تشرع بسرعة وبكل تجرد في إجراء التحقيق الذي أعلنت عنه بشأن هذا الحادث الفظيع . ويجب عليها بذل كل ما في وسعها لتجنب وقوع انتهاكات أخرى لحقوق الانسان وأن تقدم مساعدتها بدون تحفظ الى المقرر الخاص بشأن التعذيب الذي من المقرر أن يقوم بزيارة تيمور الشرقية ، وتنتظر الحكومة الفنلندية تقريره باهتمام .

(السيد بريتنشتاين ، فنلندا)

٦٨ - ومضى قائلا إن التقرير المرحلي عن حالة حقوق الانسان في افغانستان يثير أيضا القلق الشديد . وقد دامت معاناة اللاجئين طويلا . وأصبح عدم احترام الالتزامات الانسانية الاولية ، والتعذيب والمعاملة السيئة لاسرى الحرب وللمدنيين ، عملة متداولة . وتؤيد الحكومة الفنلندية بشدة الجهود التي يبذلها الامين العام لايجاد حل سياسي لهذا الصراع .

٦٩ - وقال إن حالة حقوق الانسان في العراق هي بعيدة عن أن تكون مرضية ، وذلك اذا ما نظرنا اليها من خلال التقرير المرحلي للمقرر الخاص . وقد انتهت الحرب ولا يُعرف شيء بعد عن مصير آلاف من المدنيين . وتعرب فنلندا عن اغتباطها للاتصالات التي جرت بين المقرر الخاص والحكومة ، والتي تطلب اليها على وجه الاستعجال احترام التزاماتها الدولية في مجال حقوق الانسان .

٧٠ - وأردف قائلا إن فنلندا تأمل في أن تواصل الحكومة في ايران التعاون مع الممثل الخاص حتى يتمكن من تقديم تقريره عن الحالة في هذا البلد خلال الدورة المقبلة للجنة حقوق الانسان . وتأمل أيضا في التصريح قريبا لممثلي لجنة الصليب الاحمر الدولية بزيارة السجون الايرانية .

٧١ - وأضاف قائلا إن حالة الحقوق المدنية والسياسية في ميانمار غير مرضية تماما . وتشعر الحكومة الفنلندية بخيبة الامل لان السلطات لم تقبل نتائج انتخابات عام ١٩٩١ ، كما أنها لم تفتح الطريق أمام التحول الديمقراطي .

٧٢ - وفي افريقيا ، قال إن الحكومة الفنلندية تلاحظ بارتياح كبير توجه بعض البلدان الى الاخذ بالشكل الديمقراطي في الحكم واحترام حقوق الانسان ، رغم استيائها من بعض الوقائع السلبية جدا التي وقعت مؤخرا . وتستنكر بصفة خاصة اعتقال زعيم المعارضة في كينيا مؤخرا ، وتطالب باطلاق سراحه سريعا ، وهي تأمل في أن تتجه كينيا بدون عوائق على طريق التحول الديمقراطي والتعدد الحزبي الحقيقي .

٧٣ - واستطرد قائلا إن الامم المتحدة تبذل جهدا كبيرا منذ سنوات لارساء أسس ثقافة عالمية حقيقية لحقوق الانسان . ويظل العهدان الدوليان والصكوك الاخرى الخاصة بحقوق الانسان بمثابة المبادئ الاساسية لكل سياسة وطنية أو دولية في مجال حقوق الانسان . بيد أن عددا كبيرا من الدول الاعضاء لم تصدق بعد على هذه الصكوك ، ولا سيما اتفاقية مناهضة تعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

(السيد بريتنشتاين ، فنلندا)

والبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والذي يرمي الى الغاء عقوبة الاعدام . وتطلب فنلندا على وجه الاستعجال من الحكومات التي لم تنضم بعد الى هذه الصكوك أن تفعل ذلك على الفور وبدون تحفظ .

٧٤ - واسترسل قائلا إن الامم المتحدة تقوم بدور رئيسي في تعزيز حقوق الانسان واحترامها . ويجب إذن أن تتوفر لها الوسائل المالية اللازمة لمهمتها . وتعتبر الخدمات الاستشارية لمركز حقوق الانسان ذات أهمية كبرى بالنسبة للبلدان التي تجتهد لتحسين الحالة في هذا الميدان . ويجب إذن تدعيمها .

٧٥ - ومضى قائلا إن لجنة حقوق الانسان تتيح للامم المتحدة إمكانيات فريدة في مجال مراقبة احترام حقوق الانسان . وتأمل فنلندا ، وتؤيدها في ذلك البلدان النوردية الاخرى ، في أن تصبح عضوا بها . واذا ما تم انتخابها ، فإنها لن تدخر جهدا لضمان القبول العالمي لحقوق الانسان وفقا للمبادئ الموضوعية والتجرد وعدم الانتقاء .

٧٦ - وقال إن الوفد الفنلندي يؤكد أهمية اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، ولكن يطلب اليها على وجه الاستعجال أن تضع أولوياتها وتحدد أنشطتها بمزيد من الدقة ، كما طلبت اليها لجنة حقوق الانسان في قرارها ١٩٩١/٥٦ .

٧٧ - وأردف قائلا إن الحكومة الفنلندية ترى أن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٩٣ سيكون أحد أكثر الاجتماعات أهمية في العقد الحالي ، بشرط أن تتوفر له الموارد الكافية . وفنلندا على استعداد لتقديم تبرع كبير لمساعدة أقل البلدان نموا على الاشتراك فيه والتحضير له .

٧٨ - وأضاف قائلا إنه جرى مؤخرا مناقشة حقوق الانسان على نطاق واسع في لقاءات دولية عديدة ، ومن أهمها مؤتمر الاقليات التابع لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا والذي عقد في جنيف خلال صيف عام ١٩٩١ ومؤتمر البعد الانساني التابع لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الذي عقد في موسكو في الخريف الماضي . وقد أتاح هذا المؤتمر الاخير توسيع وتعميق مفهوم سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية والحث على قبول قواعد الحد الادنى في حالة إعلان حالة الطوارئ . وأدى مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الى قبول المبدأ القائل بأن حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية لن يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية لاحدى الدول . وكما اقترح الامين العام في تقريره السنوي ، ينبغي تطبيق هذا المبدأ على نطاق عالمي .

(السيد بريتنشتاين ، فنلندا)

٧٩ - واستطرد قائلا إن الحكومة الفنلندية تشعر بالاغتباط أيضا للأنشطة المتعلقة بحقوق الانسان والتي جرت على الصعيد الاقليمي في اطار منظمة الدول الامريكية ومنظمة الوحدة الافريقية .

٨٠ - واسترسل قائلا إن حماية حقوق السكان الاصليين هي جزء من إعمال حقوق الانسان على الصعيد العالمي . وبمناسبة الاحتفال في عام ١٩٩٣ بالسنة الدولية للسكان الاصليين تعتزم فنلندا إنشاء لجنة للتحضير لهذا الحدث على الصعيد الوطني .

٨١ - ومضى قائلا إن الوفد الفنلندي يعلق أهمية كبيرة على الدور التكميلي للمنظمات غير الحكومية ، مثل هيئة العفو الدولية ، التي تستحق تأييد المجتمع الدولي بدون تحفظ .

٨٢ - وقال إن خريطة العالم تتغير فقد حصلت بلدان على استقلالها ، وهناك أخرى ربما تحصل عليه أيضا ، وحماية الاقليات هي موضع اهتمام ورعاية . واذا لم تحظ هذه الاقليات بالحماية الواجبة ، فإن أي حل لن يصبح دائما . ومن الاساسي أن يحترم جميع أعضاء المجتمع الدولي ، الجدد مثل القدامى ، حقوق الانسان بدون تحفظ .

٨٣ - السيد جيم (الصين) : قال إن الحكومة الصينية تشعر بالاغتباط لعقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣ ، والذي سيكون أهم مؤتمر للأمم المتحدة في هذا المجال منذ انعقاد المؤتمر الدولي المعني بحقوق الإنسان في عام ١٩٦٨ . ولاحظ مع الارتياح أنه من المقرر عقد اجتماعات تحضيرية إقليمية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية ، وأعرب عن أمله في أن يتم اتخاذ تدابير لضمان تمويله ، لإتاحة الفرصة على وجه الخصوص لاقل البلدان نموا للاشتراك فيه . وفي هذا الصدد ، لاحظ مع الاسف أن بعض البلدان لن تتمكن من الاشتراك في الدورة الاولى للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي ، بسبب نقص التبرعات . ويتوقف نجاح المؤتمر على اشتراك أكبر عدد ممكن من البلدان فيه . ولذلك يجب على الجمعية العامة أن توجه نداء جديدا من أجل تقديم مساهمات خارجة عن الميزانية تدفع لهذا الغرض . ومن المهم أيضا أن يوفر الامين العام الخدمات التقنية للاجتماعات الاقليمية ، ولاسيما وضع الوثائق ذات الصلة . وختاما ، فإنه لا غنى عن ضمان دعاية واسعة بقدر الإمكان للاجتماعات الإقليمية وكذلك للمؤتمر العالمي . وينبغي تعميم تقارير المؤتمرات الإقليمية بوصفها وثائق رسمية لمؤتمر عام ١٩٩٣ ، ويتعين إيراد توصياتها وقراراتها بالكامل في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي .

(السيد جيم ، الصين)

٨٤ - وأضاف قائلا إن منظمة الامم المتحدة تضم حاليا ١٦٦ دولة عضو يظهر تنوعها في جميع المجالات ، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان ، حيث من الطبيعي أن تختلف المفاهيم والممارسات . ويمكن حقا تحبيذ حماية حقوق الإنسان والحريات الاساسية وتشجيع التعاون الدولي في هذا الميدان عند القيام فقط بالبحث عن مجال مشترك واحترام تنوع النهج في هذا المجال . وليس من الواقعي العمل على إجبار جميع البلدان على الاخذ بنموذج وحيد يصلح لبلد محدد أو منطقة محددة .

٨٥ - وأردف قائلا إنه بالرغم من أن حقوق الإنسان غير قابلة للتقسيم ، فإن هناك اتجاه يرمي الى تمييز فئة من الحقوق ، وهي في هذه الحالة الحقوق المدنية والسياسية ، على حساب الاخرى ، وهي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية . إذ أنه في عهد لا يمكن فيه لأكثر من مليار شخص الوفاء باحتياجاتهم الاساسية ، فإن الاكثر إلحاحا والاساسي بدرجة أكبر من حقوق الإنسان هو بالنسبة لعدد كبير من البلدان الحق في القوت والحق في التنمية .

٨٦ - واستطرد قائلا إنه يلاحظ منذ بضع سنوات وجود اتجاه يرمي الى وضع المفهوم التقليدي لسيادة الدول في مجال حقوق الإنسان موضع التساؤل . ولا يمكن للصين أن تؤيد هذه الآراء . وبدون سيادة الدول ، لا يمكن التحدث عن حقوق الإنسان في أي مجال أيا كان . فالبلدان العديدة في العالم الثالث التي فقدت ، مثل الصين ، استقلالها وجرى إذلالها على أيدي القوى الإمبريالية والاستعمارية تعلق أهمية كبيرة على سيادتها التي حصلت عليها بعد مشقة بحيث لا يمكنها قبول أن تأتي بلدان أخرى لإصدار الاوامر إليها . وترى الصين ، أن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان يمكن أن تكون ذات طابع دولي - وهي حالة الانتهاكات المرتبطة بالاستعمار ، وبالامبريالية ، وبالهيمنة ، وبالعنصرية ، وبالعدوان والاحتلال الخارجيين - أو ذات طابع وطني ، عند الحديث عن ممارسة حقوق المواطنين في بلد معين ، وفي هذه الحالة الاخيرة ، يتعلق الأمر قبل كل شيء بمسألة داخلية .

٨٧ - واسترسل قائلا إن الصين قد تبنت مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تهدف الى حماية وتشجيع حقوق الإنسان والحريات الاساسية وشاركت على الدوام في أنشطة الامم المتحدة في هذا المجال ولكنها لن تقبل استغلال مسألة حقوق الإنسان لتشجيع قيم ، أو إيديولوجية ، أو قواعد سياسية ، أو نموذج معين للتنمية . ومثل هذا المسلك لا يتعلق بمجال حقوق الإنسان ولكن بالاحرى بسياسة القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى .

(السيد جيم ، الصين)

٨٨ - ومضى قائلا إن ضمان التمتع بجميع حقوق الإنسان يبقى الهدف الرئيسي لحكومة وشعب الصين ، ويشهد على ذلك قيام الحكومة الصينية بنشر كتاب أبيض ليس ببعيد بعنوان "حقوق الإنسان في الصين" والذي يصف التطور الاساسي في المجال منذ إقامة الجمهورية الشعبية .

٨٩ - وبعد أن أشار الى الملاحظات التي أبداها الوفد الهولندي في ١٩ نوفمبر ، وتلك التي أبداها ممثل الولايات المتحدة في ٢١ تشرين الثاني عدد معين من بلدان العالم الثالث ، من بينها الصين ، قال إن الوفد أود على الإشارة الى أنه يعتبر الانتقادات التي وجهها هذان الوفدان غير مر بالتعاون الدولي . وهو حريص على أن يؤكد أن جمهورية الصين الشعبية وذات سيادة وهي حرة تماما في تطبيق الاحكام المنصوص عليها في القانون وأنه لن يتم التسامح في هذا الصدد إزاء أي تدخل خارجي . كما أن الاتهامات التي ليس لها أي أساس والتي وجهتها ممثلة السويد خلال هذه ا بعمليات الابتزاز المزعومة التي ارتكبتها الحكومة الصينية في التبت ١٩٥٩ ، كانت التبت بلدا متأخرا يسكنه عبيد الارض الذين لم يتمتعوا بأ الوقت الحالي ، يتمتع التبتيون بحقوق الإنسان والحريات الاساسية . وهذ للتساؤل عن الدوافع التي تحدو ببعض الاشخاص الى إثارة مسألة حقوق الإنسا بينما يغلقون أعينهم عن الانتهاكات الصارخة لنفس هذه الحقوق في مخ العالم .

٩٠ - السيد سيبيدا (كولومبيا) : قال إن الحقائق السياسية الدولية الفرصة لتحبيذ احترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية في جميع المجالات

٩١ - وأردف قائلا إن الجمعية الدستورية التي انتخبت في كولومبيا في ديسمبر ١٩٩٠ أعلنت دستورا جديدا تتفق فيه الاحكام المتعلقة بحقوق الإنسا الدولية التي صدق عليها الكونغرس الكولومبي . وعدا النظم التقليدية الاحضار" ينص الدستور الكولومبي الجديد على آليات جديدة للتطبيق ، مث وظيفة لمحامي الشعب (أمين المظالم) ومحكمة دستورية . وهو في الواقع جديد يهدف الى كفالة الممارسة الفعالة للحقوق التي يعترف بها الدستو

(السيد سيبيدا ، كولومبيا)

٩٢ - وأضاف قائلا إن الدستور الجديد ينص أيضا على آليات متنوعة للتشاور ترمي الى ضمان مشاركة الشعب في الشؤون العامة . والتعددية السياسية هي أيضا مضمونة ، وتصل المعارضة الى المعلومات ووسائط الإعلام ويمكنها المشاركة في الحملات الانتخابية بمعونة مالية من الدولة .

٩٣ - واستطرد قائلا إن الدستور ينص على أن إعلان حالة الطوارئ لا يؤدي إلى تعليق حقوق الإنسان والحريات الاساسية وأنه يجب ، في جميع الاحوال ، احترام قواعد القانون الدولي الإنساني .

٩٤ - واسترسل قائلا إن المحكمة الدستورية والهيئات القضائية الاخرى تشكل سلطة متميزة بين المؤسسات السياسية ، وهي سلطة تملك قواعدها الخاصة القائمة على أساس مبادئ وليس على القوة حيث يكون للمواطن الحق في إبداء رأيه .

٩٥ - ومضى قائلا إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان لبعض الفئات أو مجموعات الافراد هي موضع اهتمام خاص في كولومبيا . وفيما يتعلق بالاطفال ، على سبيل المثال ، فإن كولومبيا ، التي استقبلت بارتياح عميق دخول اتفاقية حقوق الطفل حيز النفاذ في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، قد صدقت على الاتفاقية واتخذت تدابير بغية تنفيذ أحكامها ؛ وشرع في تنفيذ برامج عمل تهدف إلى مكافحة استغلال عمل الاطفال بجميع أشكاله ، ولا سيما لاغراض غير مشروعة . ويذهب الدستور الوطني إلى أبعد من ذلك ، بما أنه يؤكد أولوية حقوق الطفل على حقوق الاشخاص الآخرين .

٩٦ - وقال إن الوفد الكولومبي يعلق أيضا أهمية كبيرة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي تهدف هي أيضا إلى القضاء على استغلال هذه الفئة من الاشخاص بجميع أشكاله .

٩٧ - واستطرد قائلا إن الدستور الكولومبي الجديد يحمي أيضا مجتمعات السكان الاصليين ، والذين اعتبرت لغاتهم ولهجاتهم رسمية في الاقاليم التي يسكنونها ، والذين يُعترف بتقاليدهم ولهم الحق في إدارة شؤونهم كما يروق لهم . واتخذت أيضا تدابير بالسماح لهذه المجتمعات بالاشتراك في الانتخابات . وبذلك أصبح ، في أعقاب المشاورات التي جرت في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، شخصان من السكان الاصليين عضوين بمجلس الشيوخ الكولومبي . ويبلغ عدد السكان الاصليين في كولومبيا نحو ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة ، من مجموع ٣ ملايين نسمة . ولذلك فإن الوفد الكولومبي يعلق أهمية

(السيد سيبيدا ، كولومبيا)

كبيرة جدا على السنة الدولية للسكان الاصليين ، والتي ستتيح الفرصة لمضاعفة الجهود لتحسين الاحوال المعيشية لهؤلاء السكان ، وحل المشاكل التي يواجهونها والسهر على حماية حقوقهم .

٩٨ - وبعد أن أشار إلى عقد مؤتمر لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣ ، أكد ممثل كولومبيا من جديد الاهمية التي تعلقها بلده على مفهوم متكامل وغير قابل للانقسام لجميع فئات الحقوق وعلى ضرورة وضع تصور لتعزيز الديمقراطية نظرا لانها تتلازم بالضرورة مع التنمية والعدالة الاجتماعية . وسيتيح مؤتمر حقوق الإنسان والمؤتمرات الإقليمية التحضيرية الفرصة لتقييم الانشطة والتجارب في هذا الميدان ، وتعزيز الثقافة العالمية لحقوق الإنسان وإعادة تأكيد عدم قابلية هذه الحقوق للانقسام وترابطها .

٩٩ - السيد روشيرو دي لا سبلبير (فرنسا) : أكد أن أعمال الامم المتحدة تعكس تنوعا كبيرا جدا للاحوال التي تسترعي الانتباه ، ولكنها تؤكد أن المنظمة قد خرجت من عهد الجدال العقيم . غير أنه إذا لم يجادل أحد في أن الدفاع عن حقوق الإنسان هو اهتمام مشروع للمجتمع الدولي ، فإنه يجب توخي الحذر حتى لا يؤدي توافق الآراء الميمون هذا إلى التشتت . إذ أن حقوق الإنسان ، ولا سيما الحق في الحياة ، هي موضع انتهاكات لا حصر لها بصفة مستمرة . والمرض والفقر والجوع والاضطهاد الوحشي الذي ليس له ما يبرره ، هي أيضا حقيقة يومية . وهناك أطفال هم ضحايا لمعاملات غير إنسانية ويصطدم إرسال مواد الإغاثة الإنسانية عادة بعوائق .

١٠٠ - وأردف قائلا إن هناك بالتأكيد أملا يولد من جديد في كمبوديا ، وحوار يُستأنف في أمريكا اللاتينية ، وجنوب افريقيا تتحول إلى الديمقراطية وتتوحد ، وتتقدم القارة الافريقية نحو الديمقراطية ونظام تعدد الاحزاب ، ولكن القمع يتتابع ضد الشعب العراقي ، وتستمر المعارك في يوغوسلافيا في اسقاط ضحايا ، ويندلع العنف في تيمور الشرقية ، والحالة في ميانمار غير مرضية على الاطلاق .

١٠١ - وأضاف قائلا إن جميع الدول مطالبة بتنفيذ المادتين ٥٥ و ٥٦ من الميثاق التي يجب عليها وفقا لاحكامها "أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية للجميع" . وتشعر فرنسا بالاغتباط في هذا الصدد لان العمل الذي تضطلع به الامم المتحدة في السلفادور وفي كمبوديا ينطوي على جانب يتعلق بحقوق الإنسان .

(السيد روشيرو دي لا سبلييز ، فرنسا)

١٠٢ - وأكد ممثل فرنسا المكانة الكبيرة التي تحتلها حقوق الإنسان في نشاط الامم المتحدة ، كما يصورها تقرير الامين العام عن المسألة . ويمكن للمجتمع الدولي أن يقيم نشاطه على قواعد وأحكام دولية تشكل قاعدة صلبة .

١٠٣ - واستطرد قائلا إنه ليس هناك من يجهل دور اللجان المختصة بمتابعة تنفيذ الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، مثل لجنة حقوق الطفل ، التي أنشئت مؤخرا . ويتعين أن نأمل في أن تجد المصاعب المالية التي تواجه بعض هذه الأجهزة حلا مرضيا ودائما قريبا .

١٠٤ - واسترسل قائلا إن لجنة حقوق الإنسان أصبحت ، في ختام تطور أيدته فرنسا ، ساحة لحوار حقيقي بين الدول . وترى فرنسا أن القرار الذي اتخذ بتوافق الآراء بإنشاء فريق عامل معني بالاحتجاز هو نتيجة هامة للدورة السابعة والاربعين للجنة . وهناك دول عديدة تتعاون مع ممثلي الامم المتحدة بروح بناءة ، ولكن لا يجب أن ننسى أنه ، في بعض الحالات ، كان بعض الشهود الذين تعاونوا مع المنظمة ضحايا لعمليات ثارية . ولا يمكن التسامح مع عمليات الابتزاز هذه .

١٠٥ - ومضى قائلا إنه في هذا العصر الذي يشهد تقلبات سياسية ، فإنه من المحتم أن تكون الامم المتحدة قادرة على تقديم مساعدتها ، عند طلبها ، ولا سيما من أجل تسهيل التحول إلى الديمقراطية . ولذلك قامت الامم المتحدة ، بفضل عملية مساعدة انتخابية واسعة النطاق ، بدور في البعث الديمقراطي في هايتي ؛ وقد تم للاسف وقف هذا البعث الديمقراطي ، ولكن هناك مجال لان نأمل في إعادة السلطات الشرعية لهذا البلد .

١٠٦ - وقال إن الوفد الفرنسي يعلق ، بصفة عامة ، أهمية كبيرة على برنامج المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية التابع لمركز حقوق الانسان . وهو يأمل في أن يدعم المركز ، عن طريق تطوير تعاونه مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ، هذه الخدمات ، لا سيما أنشطته في مجال التدريب على جميع المستويات . وفضلا عن ذلك ، فإن انتهاكات حقوق الانسان في العالم لا تزال خطيرة للغاية بحيث لا يمكن اهمال أعمال المراقبة .

١٠٧ - وأضاف قائلا إن تطوير أنشطة الامم المتحدة هو انعكاس للتقدم في عملها المعيارى . وتأمل فرنسا ، في هذا الصدد ، في أن يتمكن الصك الاخير الذي اعتمد ، وهو الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ، من دخول

(السيد روشيرو دي لا سبلبير ، فرنسا)

حيز النفاذ سريعا ، وهي تشعر بالاغتباط لأن الجمعية تدرس ، في الدورة الحالية ، نص هامـــا يتعلق بالاشخاص المصابين باضطرابات عقلية . كما ترى أنه يجب على المجتمع الدولي تعميق تفكيره في مشاكل المجال الحيوي .

١٠٨ - وأردف قائلا إن فرنسا تشعر أيضا بالارتياح لأن الفريق العامل الذي كلفته لجنة حقوق الانسان بوضع مشروع اعلان بشأن حالات الاختفاء القسري قد تمكن من انجاز أعمالـه ومن المهم اعتماد هذا الاعلان رسميا ، في الدورة المقبلة للجمعية العامة ، والـــذي يعتبر هذه الممارسة بمثابة جريمة ضد الانسانية .

١٠٩ - واستطرد قائلا إن الافلات من القصاص هو أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار انتهاك حقوق الانســـان . وهو يشكل معضلة لسلطات الديمقراطيات الجديدة ، التي تميل عـــادة حرصا على الوفاق الوطني ، إلى عدم إنزال العقاب بالانتهاكات المرتكبة في الماضي .

١١٠ - واسترسل قائلا إن ادماج احترام حقوق الانسان في اشكالية التنمية هي مسألـــة أخرى تسترعي انتباه فرنسا . وهي على اقتناع بأن محتوى التنمية وأساليبها هي عوامل أساسية للتحول الديمقراطي . وللإسهام في التحول الديمقراطي ، يجب أن تتركز البرامج الانمائية على الفرد واحتياجاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنفيذها بالمشاركة الفعّالة للمعنيين . وترد هذه الرسالة في إعلان الحق في التنمية .

١١١ - ومضى قائلا إن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٩٣ سيتيح الفرصة للحكم على النتائج وللتفكير الموجـــه نحو المستقبل على وجه الخصوص . وسيعقد في برلين وهي رمز لمصالحة شعب ولانضمام منطقـــة بأكملها من العالم الى القيم الديمقراطيـــة وتأمل فرنسا في أن يحظى التطبيق الفعّال للقواعد الدولية المتعلقة بحقوق الانســـان ودور منظومة الأمم المتحدة وبدائلها الاقليمية في هذا الصدد باهتمام يحظى بالأولوية

١١٢ - وقال إن وجود آليات دولية لا يعفي مع ذلك الحكومات من التزاماتها الوطنيـــة ضمـــان المساواة بين جميع المواطنين أمـــام القانـــون ، وتشجيع الوصول إلى الصحة والتعليم ، وحماية الاطفال من العنف والاستغلال ، وكفالة التمتع بالحقوق للاشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع . ويجب على الدول التنسيق بين التشريع الوطني والممارســـة الوطنية والنصوص الدولية . ولا يمكن الاضطلاع بهذه المهمة على خير وجه بدون مشاركـــة من المجتمع المدني بأكمله . ويعتبر الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكوميـــة ووسائط الإعلام في هذا الصدد فريدا في نوعه . ويرتكز احترام حقوق الإنسان على أســـ

(السيد روشيرو دي لا سبلبير ، فرنسا)

التضامن مع الجميع . كما أن مؤازرة المؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان والترويج لها هي أيضا قيّمة . وبعيدا عن أن تكون تعبيرا عن النقص الديمقراطي ، وعن عجز السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية ، فإن هذه المؤسسات تمثل مساحة ديمقراطية أكبر ، وتتيح تحديد التوجهات المشتركة بين السلطات والقوى الاجتماعية ، وبين الإدارة والفرد . ووفقا لعبارة وزير الخارجية الفرنسي فإن "حقوق الإنسان هي قضية الجميع . وليس هناك مجال لأن ندع للحكومات وحدها مسألة حمايتها ، مهما كان حرصها على ذلك" .

١١٣ - السيد ألفارو - بينيدا (السلفادور) : قال ردا على الانتقادات الموجهة من ممثلة السويد إلى حكومته ، إن حكومته على استعداد على الدوام لتقبل الانتقادات بشرط أن تتسم بطابع بنّاء ، إذ أن ممثلة السويد قد دللت على انحيازها نظرا لأنه يبدو أنها تناست الاغتيالات التي ارتكبتها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وهجماتها على الهياكل الأساسية للبلد . وبالنسبة لاغتيال الآباء اليسوعيين ، فإن ممثلة السويد قد تحدثت عن المسألة بطريقة تمويهية . وأعرب ممثل السلفادور عن أمله في أن تقدم إلى المحكمة المختصة بنظر هذه القضية الأدلة التي تتحدث عنها ، إذ أن هذا سيسهل مهمتها بصورة كبيرة .

١١٤ - السيد حسين (العراق) : أشار إلى الاتهامات التي وُجهت إلى حكومته من جانب وفود عديدة فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في العراق ، فقال إن هذه الوفود لا تريد الاعتراف بالجهود التي بذلها العراق في هذا الميدان ولا برغبته في التعاون مع منظمة الأمم المتحدة وتعي الحكومة العراقية أنه يجب عليها اتخاذ تدابير للوفاء بالالتزامات الدولية التي تعهدت بها . وهي لا تنقصها الإرادة السياسية ، ولكن الحالة صعبة . ونظرا لذلك ، فإن العراق ، كما هو معروف ، قرر التعاون مع المقرر الخاص ، الذي سيصل إلى البلد قريبا والذي ستتاح له فرصة اختبار صدق نوايا الحكومة العراقية .

١١٥ - السيد أدالا (كينيا) : تحدث مستخدما حقه في الرد ، فأشار إلى أن ممثل فنلندا قد أشار إلى عمليات اعتقال المعارضين للنظام التي وقعت مؤخرا في نيروبي . وأكد ممثل كينيا أن المعارضين المشار إليهم لا ينتمون إلى أي حزب مسجل قانونا ، فلم يلق إذن عليهم القبض بوصفهم أعضاء في حزب معين ، وقد مثلوا أمام المحاكم وتم إطلاق سراح أغلبيتهم .

١١٦ - وأضاف قائلا إن النظام السياسي في كينيا ، على عكس ما ألمح إليه ممثل فنلندا ، يقوم على أساس تعدد حزبي حقيقي .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥